لقد أصبح الشعب الفلسطيني بعد النكبة مشتتا ودون قيادة، فأحزاب الثلاثينيات تفككت في الأربعينيات وقد نهشتها الصراعات الشخصية والفئوية، وهذا كان مآل (الفتوة والنجادة) الشبابيتين شبه العسكريتين واللجان القومية والجهاد المقدس. فإضافة إلى ضياع معظم فلسطين تلاشت الزعامة السياسية وتبعثرت الفئات الوسطى، وأصبحت الأغلبية الفلاحية دون وسيلة إنتاجها، ولم تصمد مؤسسة فلسطينية واحدة، وبات المجتمع الفلسطيني مقطع الأوصال ويخضع لقوانين وأنظمة الجغرافيا السياسية للحكومات العربية. ولكن هذه الكارثة بتمظهراتها العديدة لم تنتزع الشعور التضامني الفلسطيني وحنين العودة للوطن، عزّز ذلك حياة اللجوء والخيام وسياسة التمييز السلبي حيث لم يحصل الفلسطيني على المساواة في الفرص الاقتصادية والسياسية.

وإن كان الفلسطيني قد حصل في سوريا على المساواة القانونية في مجال العمل وسلك الخدمة المدنية وممارسة المهن الحرة والخدمة العسكرية والتجارة في قانون ١٩٥٦، ففي لبنان جرت معاملة الفلسطيني كأجنبي لجهة حقوق العمل والملكية وممارسة المهن الحرة باتجاه القيود لا المساواة القانونية مع اللبناني، وكان حينذاك قد لجأ إلى كل من لبنان وسوريا نحو ١٠٠ ألف فلسطيني.

أما قطاع غزة الذي خضع لسلطة الجيش المصري فقد ضم نحو ٣٠٠ ألفاً ثلثاهم من اللاجئين. واستمرت الإدارة العسكرية المصرية إلى عام ١٩٦٢ فيما سمح لعدد محدود من الفلسطينيين بحق التعلم في مصر فضلا عن تجنيس البعض.

وفي الأردن اختلفت التجربة، حيث بقي الجيش الأردني في الضفة الفلسطينية التي أعلن عن ضمها قانونيا عام ١٩٥٠ وإنشاء المملكة الأردنية الهاشمية بقوام سكاني ٣٨٠ ألف أردني و٨٠٠ ألف فلسطيني، وحمل الجميع الجنسية الأردنية وتمتع الفلسطيني بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية، بل اندمج في جميع الميادين بما في ذلك المؤسسة العسكرية، وأتيح لأبناء العوائل الحصول على وظائف حكومية رفيعة انسجاما مع الطابع الطبقي للنظام فيما حظر استخدام كلمة (فلسطين) في الوثائق الرسمية.

وفي أجواء النكبة والتهجير وعدم الاستقرار في البلدان العربية المجاورة لفلسطين، اغتيل النقراشي رئيس الحكومة المصرية عام ١٩٤٨ وتغيرت الحكومة تسع مرات إلى أن نجح الضباط